

البلدية والقروية في الضفة الغربية تقدمها الحكومة الاردنية . وذكرت صحيفة يديعوت احرونوت ان موازنة البلديات هذه قد بلغت في العام الماضي ٥١ مليون ليرة اسرائيلية و ١٦ مليون ليرة لميزانيات التطوير ، وان الاردن قدم منها ٢٤ مليون ليرة - اسرائيلية (الشعب ١٩٧٥/٢/١٧) .

ويبدو ان الحكومة الاردنية قد استجابت سريعا لهذه التحركات الموحى بها . فنقلت جريدة القدس في عددها الصادر يوم ١٩٧٥/٢/٢٠ ، خبرا مفاده ان مجلس الوزراء الاردني قرر تخصيص مبلغ ٤٠٠ الف دينار لبلديات الضفة الغربية ، ومبلغ ٢٠ الف دينار لانفاتها على موظفي هذه البلديات . وكان مجلس الوزراء الاردني قد قرر صرف مبلغ ٥٥ الف دينار لصندوق قروض البلديات والقري لتوزيعها على بلديات الضفة . وذكرت مصادر وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية في عمان ، ان لجنة رسمية ستشكل في الاسبوع المقبل لوضع قواعد وأسس توزيع المبالغ والمساعدات التي قرر مجلس الوزراء منحها لبلديات الضفة وقالت هذه المصادر انه من المتوقع ان تبدأ الحكومة بصرف هذه المساعدات التي ستمنح لبلديات الضفة على أقساط وحسب الحاجة ، في النصف الثاني من شهر آذار (مارس) ١٩٧٥ . ومن ناحية أخرى قرر مجلس الوزراء منح بلدية عرابية قرضا بمبلغ ٣٥ الف دينار لتنفيذ عدد من المشاريع العمرانية والصحية والاجتماعية .

ومن ناحية أخرى ذكرت صحيفة الرأي الاردنية ان لجنة تضم ممثلين عن رئاسة الوزراء وديوان الموظفين ووزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية ودائرة شؤون الوطن المحتل ، شكلت لبحث وسائل تطبيق قرارات زيادة رواتب موظفي الدولة والبلديات بالضفة الغربية ووضعها موضع التنفيذ .

وكان قرار الحكومة الاردنية السماح بدخول سيارات الشحن القادمة من قطاع غزة والحلقة بنتوجات القطاع الزراعية الى الاردن ، لاول مرة منذ حرب ١٩٦٧ ، مؤشرا بالغ الاهمية على نوايا الحكومة الاردنية في هذه المرحلة .

التحركات الاردنية والاسرائيلية تتم بموازاة الخلافات العربية

على خط مواز للتحركات الاردنية في الضفة

المدعوم من بعض الزعامات التقليدية وفي محاولة مكشوفة لتطويق حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني ، في دعم ما وصفه بصمود الامل في الضفة ، وذلك بتخصيص مبلغ ٥٠ الف دينار بصرفها للبلديات والمجالس القروية في الضفة ، وكذلك مبلغ ١٤ الف دينار لصرفها على موظفي الحكومة في الضفة ، وكفالة بلدية نابلس بأخذ قرض بمبلغ ١٥٠ الف دينار « (الفجر ١٩٧٥/٢/١٣) .

وذكرت صحيفة الشعب من ناحية أخرى ، ان « المذكرة المشبوهة والمشكوك في امرها تتكشف أبعادها يوما بعد يوم ، ولا تزال تمر في سرية على جميع موظفي الدوائر بالضفة الغربية الذين يتقاضون رواتب من الحكومة الاردنية . وعلم أمس ان حاملها هذه المذكرة قد انهوا مهمتهم في المدينة ووصلوا فيها الى مدارس القري ليوقع عليها بقية المعلمين ... » (الشعب ١٩٧٥/٢/١٦) .

ونشرت صحيفة الجروزاليم بوست الاسرائيلية نبأ يؤكد ما ذكرته صحف الضفة الغربية . فنقلت عن بعض الواجهات التقليدية ان الاردن خصص ملايين الدنانير هذه السنة لصرفها على الضفة الغربية . وقالت ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية وافقت على ١٣٥ مشروعا جديدا . وان عمان أخذت في زيادة مستورداتها من الضفة والقطاع ، وقالت ان ١٣٠ شاحنة تنقل يوميا الى الاردن منتوجات الضفة الغربية اثناء المواسم . وقالت الصحيفة الاسرائيلية ان مستوردات الضفة الغربية بدورها قد زادت من الاردن (الجروزاليم بوست ١٩٧٥/٢/١٦) . وأيدت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية كذلك انباء المذكرة المشبوهة التي تحدثت عنها صحف الضفة الغربية ، فقالت ان معلمي الضفة الغربية قد بدأوا « الهجوم » للحصول على راتب مزدوج من الاردن واسرائيل ، وانهم قد بدأوا بالتوقيع على عريضة تدعو الحكومة الاردنية للاخذ بعين الاعتبار وضعهم الاقتصادي الصعب . واضافت ان وفدا سيسافر هذا الاسبوع الى عمان ليسلم العريضة الى رئيس الوزراء الاردني (يديعوت احرونوت ١٩٧٥/٢/١٦) .

وكشف الكتاب السنوي للحكم العسكري في المناطق المحتلة ان ٥٠٪ من ميزانية المجالس